

الصكوك الخضراء وإمكانية تطبيقاتها في نيجيريا: دراسة استكشافية مقاصدية

يلو ثاني يهوذا^(١)، أختريزي عبد العزيز^(٢)، محمد أمان الله^(٣)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية تطبيق الصكوك الخضراء في نيجيريا، والصكوك الخضراء أداة مالية معاصرة، تمثل وثيقة استثمارية تصدر لحماية البيئة والمناخ والزراعة والماء والهواء؛ مما يبيّن بوضوح أهميتها في تحقيق مقاصد الشريعة، جلباً للمصلحة أو دفعاً للمفسدة أو هما معاً. والصكوك الخضراء من القضايا الفقهية المستجدة التي تصلح للبحث، لا سيما أن الباحثين لم يجدوا حسب إطلاعهم بحثاً علمياً حول هذه القضية في نيجيريا؛ ولعل ذلك راجع إلى عدم وجود التجربة في إصداره، وهذا ما دفع الباحثين لدراسة هذه المسألة. وأيضاً يعتقد الباحثون أن المشاريع التي تنجز عن طريق إصدار الصكوك الخضراء تؤدي إلى إيجاد حلٍّ صحيح لمشاكل الفقر والبطالة والجوع، وذلك عن طريق المشاركة في إنجاز الأمن الغذائي، وإتاحة فرص الأعمال، وإيجاد بنية تحتية زراعية بكل مجالاتها، وبالتالي، تحقيق التنمية المستدامة في ضوء مقاصد الشريعة. ويعتمد هذا البحث المنهج الاستكشافي والاستقرائي، حيث يضطلع المنهج الاستكشافي بالكشف عن الوضع النيجيري ونظامه المالي والاقتصادي، ومدى حاجته الماسة إلى الصكوك الخضراء، ودواعي تطبيقاتها، بينما يتكفل الاستقرائي بربط البحث مع إطار مقاصد الشريعة وقواعدها. وقد استنتج هذا البحث أن الصكوك الخضراء مناسبة للوضع النيجيري؛ لأنها تسهم في تحقيق مقاصد الشريعة في المالية الإسلامية في هذا البلد، كما أنها تدفع مفسدات التلوث البيئي، والفقر، والجوع، والبطالة. ويوصي البحث بإصدار الصكوك الخضراء في نيجيريا، وإنشاء الإطار التفعيلي والقواعد والمبادئ القانونية والنظامية والإدارية لذلك، مع مراعاة التحديات التي قد تترتب على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الخضراء، مقاصد الشريعة، نيجيريا.

Green Şukūk and Their Applicability in Nigeria: An Exploratory Maqāşidic Study

Abstract

This research aims to explore the applicability of green şukūk in Nigeria. Green şukūk is a modern financial instrument, which refers to an investment certificate issued for the protection of environment, climate, plants, water, and air from pollution. This (definition of green şukūk) clearly indicates its significance in the realization of Maqāşid Al-Sharī'ah (objectives of Sharī'ah) in providing benefits (maşlahah) or blocking harm (mafsadah) or both. Thus, it is one of the new jurisprudential issues worthy of conducting research on, particularly because the researchers, to the best of their knowledge, have not found any academic research on green şukūk in Nigeria. This may be because of lack of any experience of its issuance. All these motivated the researchers for conducting this research. Also, the researchers believe that the projects that will be accomplished by issuing these green şukūks will lead to solving the problems of poverty, unemployment and hunger through participation in achieving food security, providing job opportunities, and creation of all forms of agro-infrastructures, thereby, achieving sustainable development in the light of Maqāşid Al-Sharī'ah. The paper adopts exploratory and inductive methods. The first method explores the situation of Nigerian financial and economic system and its dire need for green sukuk, and the potential of its application, while the inductive method ensures linking the research with the framework of the Objectives of Sharī'ah and their principles. The findings of this research show that there are huge potentials and relevance of green şukūk in the Nigerian context which realizes the Maqāşid Al-Sharī'ah in the Nigerian Islamic financial system. Likewise, it prevents environmental pollution and alleviates poverty, hunger, and unemployment. Therefore, the paper recommends the issuance of green şukūk in Nigeria by establishing its operational framework, and setting legal, regulatory and policy guidelines while taking into consideration the likely challenges for that.

Keywords: Green Şukūk, Maqāşid Al-Sharī'ah, Nigeria.

^(١) طالب دكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا؛ ومحاضر، جامعة بايرو كانو، نيجيريا. bsyahuza.isl@buk.edu.ng

^(٢) أستاذة مساعدة، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. akhtarzate@iium.edu.my

^(٣) أستاذ، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. amanullah@iium.edu.my

		المحتوى	
44	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الخضراء		
45	المطلب الثاني: مبادئ الصكوك الخضراء وأقسامها	42	المقدمة
48	المطلب الثالث: إصدار الصكوك الخضراء	44	المبحث الأول: مفهوم الصكوك الخضراء وأحكامها

التابعة للخطة الرئيسية للبورصة النيجيرية (Nigerian Capital Market Master Plan 2015-2025). وأما من ناحية البيئة والتنمية المستدامة؛ فإن تطوّر تقنية العلوم والهندسة المالية المعاصرة والزراعة والتوسّع في المصانع والإنتاج سبباً كثيراً من المخاطر التي تهدّد عالمنا المعاصر، من تغيير المناخ والبيئة وتلوّثها وإلحاق الضرر بها.

لذلك كانت الصكوك الخضراء من أهم الابتكارات الحديثة للمالية الإسلامية العالمية؛ لما فيها من تحقيق لمقاصد الشريعة؛ فهي تعتبر حلاً جيداً لمشاكل البيئة والمناخ والزراعة، كما تعد بديلاً صالحاً عن السندات التقليدية الربوية المحرّمة؛ مما يحمّي توجيه كل العناية إليها والاهتمام بها لاسيما في دولة نيجيريا؛ بما يسهم في تطبيق الشريعة الإسلامية في النظام الاقتصادي النيجيري.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في أن الباحث لم يقف حسب اطلاعه على بحث فقهي أو أصولي حول الصكوك الخضراء في نيجيريا، هذا مع كون قطاع الزراعة في نيجيريا هو العنصر الأساسي لتنمية الاقتصاد، وهو القطاع الوحيد لإنتاج الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة والفقر والبطالة، ومع ذلك يعاني هذا القطاع من مشاكل كبيرة، من أهمها قلة موارد التمويل، وقلة الأموال المتوفرة للتداول بين المزارعين والتجارين، وأيضاً قلة ما تصدره المصارف والمؤسسات المالية من صكوك، إضافة إلى عدم وجود مشروعات ومنصات تمويلية إسلامية ذات سيولة كافية، فأصبحت الأموال المتداولة من القطاع الحكومي العام والبنوك التقليدية -على رغم قلتها- مبنية على نظام ربوي محرّم؛ وكان مما نتج بسبب هذه المشاكل ازدياد نسبة الفقر (٧٠٪).

يضاف إلى ذلك مشكلة ازدياد التلوث البيئي (Environmental Pollution) والمناخي (Climate Pollution)، ما يمثل أخطر التحديات التي يتعرض لها العالم عموماً والدول النامية كنيجيريا خصوصاً (Wending et, al., 2020, x-xii)، حيث يتعرض فيها النظام البيئي للاختلال بفعل

المبحث الثاني: مقاصد الشريعة والصكوك الخضراء وتطبيقاتها	49
المطلب الأول: مفهوم مقاصد الشريعة	49
المطلب الثاني: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالصكوك الخضراء	49
المطلب الثالث: التكييف الفقهي للصكوك الخضراء	51
المبحث الثالث: الصكوك في نيجيريا	52
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والمالي في نيجيريا	52
المطلب الثاني: دوافع التصكيك في نيجيريا	53
المطلب الثالث: الصكوك الخضراء ومشروعاتها في قطاع الزراعة	54
المطلب الرابع: الصكوك الخضراء في ماليزيا	56
المطلب الخامس: التحديات والآفاق	56
الخاتمة	57
التوصيات	57
المراجع	57

المقدمة

الحمد لله ولي الصالحين، والصلاة والسلام على المبعوث بالخنيقية السمحة رحمةً للعالمين، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ المحجلين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد؛

إن الله - سبحانه وتعالى - لم يخلق الإنسان عبثاً، ولم يتركه سدىً، ومن نعمه على الأمة أن سخر لها ما في البرّ والبحر جميعاً منه، وأن وضع الأرض للأنام. كما جعل الأصل في المعاملات الحلال، ووسّع فيها جلب المصالح ودرء المفاسد؛ بما فتح باب الاجتهاد والإبداع على مرّ العصور لتكون الحياة سعيدة ناجحة. ثم إن الله منّ علينا بالتيسير والرخص ورفع الحرج؛ لأنه سبحانه أراد بهذه الأمة اليسر لا العسر، فالحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

ومن ضمن هذه المعاملات عملية التصكيك في التمويل الإسلامي، وهي عملية يحتاج القطاع المالي الجديد في نيجيريا إلى التوسّع في أدواتها ومشروعاتها تبعاً لحاجات المصدرين والمستثمرين، إما من القطاع الخاص كالمؤسسات المالية، وإما من القطاع العام في الحكومة النيجيرية ونظامها المالي ورقابته الشرعية والحسابية والمهنية في البورصة النيجيرية، هذا من الناحية المالية

٢. كما يساهم في تنمية الزراعة والبيئة والاقتصاد مع تحقيق دور مقاصد الشريعة في ذلك، ويساعد في إضافة علمية جيدة.
٣. كما يُلقى الضوء على توسيع حدود البحث في موضوع الصكوك الخضراء الذي حتى الآن ما زال جديداً في كافة أنحاء العالم وبالأخص في واقع نيجيريا؛ حيث لم تتناول الموضوع أقلام الباحثين، ولم توجد تجربة في إصداره.
- أسئلة البحث:** يجيب البحث عن سؤالين، هما:

١. ما الصكوك الخضراء، وما إمكانية تطبيقها في القطاع الزراعي في نيجيريا؟

٢. ما مقاصد الشريعة المتعلقة بالزراعة، وما إمكانية تطبيقها في الصكوك الخضراء في نيجيريا؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق هدفين، هما:

١. تطبيق الصكوك الخضراء في القطاع الزراعي في نيجيريا، وإنجاز الأمن الغذائي.

٢. تحقيق مقاصد الشريعة في الصكوك الخضراء من تعميم الأرض وإحيائها وحمايتها، وحفظ المال ومصادره.

الفرضيات: تبعا لأهداف البحث، يقَدِّم الباحثون الفرضيتين الآتيتين:

١. الصكوك الخضراء أداة مالية مستجدة تحقِّق مقاصد الشريعة والتنمية المستدامة للزراعة والبيئة والمناخ.

٢. تطبيق الصكوك الخضراء في دولة نيجيريا يعين على تكوين بنية تحتية زراعية، وإنجاز الأمن الغذائي، كما يساهم في درء مفاصد الفقر والجوع والبطالة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في:

١. كونه يفتح باباً لتسديد سياسة الدولة في قطاع الزراعة في نيجيريا بما يكوِّن بنية تحتية.

مناهج البحث: يعتمد هذا البحث على المناهج التالية:

١. **المنهج الاستكشافي:** وذلك بالكشف عن حقيقة الوضع الاقتصادي للقطاع الزراعي النيجيري، وما يعانيه من مشاكل أدت إلى عدم إنجازه دوره الأساس، مع بيان إمكانية تفعيل الصكوك الخضراء، وإيضاح دورها كوسيلة لتكوين البنية التحتية وإنجاز الأمن الغذائي المستدام.

٢. **المنهج الاستقرائي** وذلك بتتبع النصوص من ناحية مقاصد الشريعة، اعتماداً على ما حرَّره الفقهاء.

فيصِلُ البحث الصكوك الخضراء بتأصيل مقاصدي وقواعدها وضوابطها، مع تنزيلها على واقع الزراعة في نيجيريا؛ لينتج منه نتائج تطبيقية جيدة، كما أكَّد الدكتور الخادمي أن النظر المقاصدي الأصيل يقوم على الموازنة بين ظاهر النص ومقصوده، ومعناه ومبناه، وفق ميزان الشرع (Al-Khādimī, 2001, 8).

الدراسات السابقة:

بما أن الصكوك الخضراء أداة مالية جديدة لم يجد الباحث من الدراسات السابقة بحثاً فقهياً أو أصولياً مقاصدياً حول الصكوك الخضراء في نيجيريا، وما وجده الباحث -على ندرته- مقالة صحفية وليس بحث ولا رسالة علمية، ولعل ذلك راجع إلى حداثة الموضوع وعدم إصدار هذه الصكوك في نيجيريا؛ لذلك فالدراسات السابقة هنا أكثرها حول الصكوك العادية في نيجيريا.

يناقش قضية من مستجدات فقه المالية الإسلامية- من ناحية أخرى، بما يضيف إضافة علمية جديدة في المالية الإسلامية في نيجيريا.

المبحث الأول: مفهوم الصكوك الخضراء وأحكامها

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الخضراء

الفرع الأول: تعريف الصكوك لغة واصطلاحاً

الصكوك لغة: جمع صك، ومنه اشتقت كلمة (Cheque) بالإنجليزية والفرنسية، بمعنى ورقة أو وثيقة مالية، وفي اللغة العربية يقال: صكّه صكاً أي ضربه أو دفعه بقوة، وفي القرآن الكريم: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩] أي لطمته تعجّباً، وصكّت الباب أي أغلقته. والصكّ لفظ معرّب يقصد به وثيقة بمال أو نحوه (Abd Azīz, 2009, 4-5). وقد جاء في قاموس "المعاني" أنّ كلمة الصكوك جمع صكّ بفتح الصاد، وصكّك بمعنى كتّاب الإقرار، والصكّ بمعنى توقيع العقد (Alma'ānī, 2021). وكذلك الصكّ بمعنى دفتر الشيكات (Cheque Book). إذن فالصكوك بالمعنى اللغوي وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه، أي وثيقة تثبت حقاً في ملك الغير (Benthameur, 2014, 3).

الصكوك اصطلاحاً: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثّل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (AAOIFI, 2017, 467). وبعبارة أخرى فالصكوك أوراق مالية رسمية متساوية القيمة، تُصدر لمدة محدّدة، تمثل كل منها حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو حقوق أو مشروع معين أو حقوق أو التدفّقات النقدية، وفقاً لما تحدّده نشرة الاكتتاب.

وقد ظفر الباحث بمقالة نشرتّها شركة لوتوس (Lotus Capital Limited, 2020) في موقعها على الإنترنت عن أهمية الصكوك الخضراء ومناسبتها في نيجيريا والإيجابيات الكثيرة في إصدارها، والتي منها إعطاؤها المستثمرين العوائد غير الربوية كونها استثماراً أخلاقياً يحافظ على البيئة في نيجيريا، ومنها أيضاً دورها في توسعة البورصة النيجيرية من خلال دعم الاستثمار الخارجي لاسيما من دول الخليج ودول آسيا لشهرة الصكوك هناك.

وفي سنة ٢٠٢١م نشرت صحيفة (Daily Trust) خبراً حول ندوة توجيهية، جرت عبر الإنترنت لتوعية المشاركين في البورصة النيجيرية حول فوائد الصكوك والسندات الخضراء، وأنها تفوق مجرد الاستثمار، وحزم المناقشون في الندوة بأن من إيجابياتها أنها تسد فجوة كبيرة بين الاستثمار الأخلاقي وتنمية الاقتصاد الاجتماعي في نيجيريا، كما تمنح الفرصة للمحتاجين لتنويع مشروعات الاستثمار في الصكوك الخضراء. ويؤكد ذلك، رواج السندات الخضراء من قبل المستثمرين عند إصدارها سنة ٢٠١٩م بزيادة ١١.٠%، ما يؤكد أن الصكوك الخضراء إذا أصدرت في الدولة؛ فإنها ستلقى نفس الرواج والقبول (Daily Trust, September 02, 2020).

ومن الدراسات السابقة التي تتحدث عن دور الصكوك العادية في تنمية البنى التحتية في نيجيريا أبحاث: Abdullah, (2013); Oladunjaye, (2014); Ofiemun, (2017); Lawal, (2018) and Yahuza, (2020)، وكل هذه الأبحاث ترجع إلى غرض واحد وهو أهمية الصكوك العادية وكونها مصدراً بديلاً عن السندات التقليدية بالنسبة للحكومة النيجيرية وللقطاع الخاص أيضاً، وإمكانية الصكوك أن تكون أداة لتنمية البنى التحتية بكل أنواعها، كتنمية قطاع الزراعة والصحة والتعليم وغيرها؛ ولذلك أوصت هذه الأبحاث بتفعيلها من أجل تنمية الدولة وثرواتها وسياستها المالية والاقتصادية.

ويستخلص الباحث مما سبق أن ثمة فجوة بحثية ما زالت بحاجة إلى البحث، وهي دراسة الصكوك الخضراء وإمكانية تطبيقها في نيجيريا لما في ذلك من الإيجابيات النافعة، مع ربط ذلك بالمقاصد الشرعية. ومن هنا يمتاز هذا البحث عن غيره بكونه بحثاً أصولياً مقاصدياً من ناحية، وبحثاً تمويلياً اقتصادياً -

السندات التقليدية الربوية؛ لأنها تسير وفقا لقواعد الشريعة ومقاصدها، وتساهم في تمكين المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: مبادئ الصكوك الخضراء، وأقسامها الفرع الأول: مبادئ الصكوك الخضراء

وفقا لمبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية للأسواق المالية العالمية (ICMA, 2018) - وهي المعتمد عليها في الدول المطبقة للمالية الإسلامية وغيرها، مثل ماليزيا واندونيسيا ونيجيريا وغيرها من البلاد- فإن هدف هذا النوع من السندات منع التلوث، ومراقبته، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغيير المناخ. وجريا على هذه القواعد، وضع مكتب إدارة الديون (Debt Management Office) ضوابط في النشرة الإعلامية لإصدار الصكوك (FGN, Sukuk, Prospectus, 2017)، وضوابط أخرى للسندات الخضراء في نيجيريا (FGN, Green Bonds Prospectus, 2019)، وهي:

١. أن يكون المشروع موافقا لضوابط الشريعة وغاياتها ومعاييرها المعتمدة.
٢. أن يكون أخلاقيا خاليا عن الربا والغرر والميسر والضرر من أصل أو عين أو خدمة.
٣. أن تديره إدارة متخصصة تتمتع بخبرة عالية في نوع النشاط.
٤. أن يكون المشروع داخل دولة نيجيريا، وتصدر بنقودها كما نصت عليه توجيهات النشرة للدولة.
٥. أن تكون للمشروع حسابات مالية مستقلة عن المشروعات الأخرى، وتنشر لها القوائم المالية دوريا.
٦. أن يتولى مراقبة حسابات المشروع مراقب أو أكثر، تعينه الجهة المصدرة بكشف المعلومات لديها.
٧. أن تصدر القوائم المالية للنشاط أو المشروع، وتراجع وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة ل "أيوفي".

لكن الصكوك الخضراء إضافة إلى ذلك تتميز بمبادئها الخضراء وبمعاييرها الشرعية وقواعدها التوجيهية، الأمر الذي لم

الفرع الثاني: تعريف الصكوك الخضراء:

كلمة الخضراء لغة مشتق من الخضِر وهو لون من الألوان كالأبيض، والأسود، وغيرها. وأما اصطلاحا؛ فقد عرفت البورصة الماليزية الصكوك الخضراء بأنها عبارة عن "الصكوك المفيدة للبيئة، تصدر لتمويل المشروعات المسؤولة المستدامة" (Securities Commission Malaysia, 2019, 4). ومن ثمّ يمكن القول بأن الصكوك الخضراء أوراق مالية، تثبت لصاحبها ملك قدر معلوم من الحصص الشائعة فيه، تصدر لحماية أو إصلاح البيئة والمناخ والزراعة من التلوث والضرر (Youm7, 2017)، وعلى هذا، فالهدف الأساسي للصكوك الخضراء هو تحقيق التنمية المستدامة في ضوء مقاصد الشريعة وسد الذرائع وفقه المآلات؛ إذ كل مشروعات هذا النوع من الصكوك وإصداراته وتمويلاته مفيدة لعمارة الأرض وإحيائها وحمايتها. وسميت هذه الصكوك بالخضراء؛ لأنها تهتم بإصلاح البيئة وحمايتها من تلوث المناخ (Climate Pollution)، وانحلال البيئة (Environmental Degradation)، وتعمل على حفظ تنوع البيولوجيا (Protection of Biodiversity) من المياه والزرع والهواء (World Bank, 2020)، ومن مشاريعها تمويل الزراعة المستدامة (Sustainable Agricultural Finance)، وغيرها، وهدفها الرئيس هو الحفاظ (Conservation)، والتكيف (Adaptation)، والمراقبة (Control) للمناخ والبيئة حماية من الفساد؛ لتحقيق التنمية المستدامة على ضوء المقاصد الشرعية.

الفرع الثالث: ألفاظ ذات الصلة

التصكيك والتوريق والتسنييد ألفاظ مترادفة المعنى (Securitization)، يطلق كل واحد منها على الآخر وإن كانت متغايرة في تركيبها اللغوي، وتفيد معنى الصكوك أيضا، وهي عملية تقسيم ملكية أصول الاستثمار، وتحويلها إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها في السوق (AAOIFI, 2017, 489). إلا أن مصطلح التصكيك يختص بالصكوك الإسلامية، والتسنييد بالتمويل التقليدي، وأما التوريق فيستخدم فيهما معا. وتتميز الصكوك بكونه بديلا رئيسا عن

٨. أمين الاستثمار (Investment Trustee): هي المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك وتحتفظ بالوثائق والضمانات، على أساس عقد وكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار (AAOIFI, 2017, 490).

٩. وثائق / أوراق الصكوك (Sukuk Certificates): وهي أوراق الصكوك التي تمثل شهادة ملكية حصّة من حصص الصكوك.

١٠. لجنة الرقابة الشرعية: وهي اللجنة المرشدة لضوابط الشريعة التي يجب توفرها في أي عملية لتصكيك الأصول أو المنافع أو الخدمات، ويتم أخذ موافقتها لإصدار الصكوك (Benthameur, 2014, 41)، وهي تختص بالصكوك الخضراء والعادية فقط دون السندات.

الفرع الثاني: أقسام الصكوك الخضراء:

تنقسم الصكوك إلى صكوك خضراء وصكوك عادية، وبينهما عموم وخصوص، فكل صكوك خضراء صكوك عادية وليس العكس، وكل تقسيمات الصكوك العادية تنطبق على الصكوك الخضراء مع زيادة لا توجد إلا في الصكوك الخضراء، كما هو مفصل في الجدول التالي:

جدول تقسيم الصكوك والسندات الخضراء والعادية



Source: Researcher Made Survey 2020

وهذه التقسيمات كلها من حيث إنها أدوات تمويل، إلا أن الصكوك أدوات شرعية والسندات غير شرعية، كما أن الصكوك والسندات الخضراء تجتمعان في المشاريع المفيدة للبيئة والمناخ، وتختلفان في الالتزام بقواعد الشريعة ومقاصدها. ومن جانب آخر، يمكن تقسيم الصكوك عموماً إلى ثلاثة أقسام، هي:

يُلتزم به في السندات التقليدية. وتتفق معها في شرط كون مشاريعها حصرياً من ضمن المشاريع الخضراء المنصوصة في مبادئها وفق قواعد نشرتها المختصة. وكل من الصكوك والسندات الخضراء والعادية تتفق في الأركان الرئيسية لعملية التصكيك، إلا أن الركن العاشر يختص بالصكوك دون السندات. وهذه الأركان على النحو التالي:

١. المصدّر (Originator): وهي الشركة المنشئة لمحفظة التوريق، وقد تكون حكومة أو ولاية أو مؤسسة أو أفراد المجتمع الداخلي أو الخارجي.

٢. الجهة المصدرة: وهي شركة ذات غرض خاص (Special Purpose Vehicle-SPV)، تعمل كوسيط في نقل ملكية الأصول من المصدّر إلى المستثمرين، وهي شركة رسمية، وشخصية اعتبارية، تتولّى إصدار الصكوك وإدارتها نيابة عن المصدر، مقابل أجر على أساس عقد الوكالة.

٣. المستثمرون: وهم حملة أوراق الصكوك (Investors/Sukuk Holders)، يدفعون أموالهم مقابل حصة من حصص الصكوك، ويستحقون بذلك أصل قيمتها مع العائد عليها حصيلة محفظة التوريق في المستقبل.

٤. محفظة التوريق: (Portfolio Asset) يتم تحصيل الحقوق المالية والعائد عليها وإيداع المتحصلات بحساب خاص، يستخدم لسداد مستحقات حملة السندات في تواريخ استحقاقها.

٥. مدير الإصدار (Financial Agents): هي المؤسسة الوسيطة التي تنوب عن المكتتبين حملة صكوك الاستثمار في تنفيذ عقد الإصدار مقابل أجر.

٦. متعهد الدفع (Payment Agency): هي المؤسسة الوسيطة لدفع حقوق حملة الصكوك بعد تحصيلها.

٧. شركة التصنيف الائتماني (Credit Rating Agency): ووظيفتها تحديد قدرة الشركة المنشئة للصكوك على الوفاء بالتزاماتها نحو حملة السندات.

مشاريع الطاقة المتجددة (Renewable Energy)، وكفاءة الطاقة (Energy Efficiency)، ومنع التلوث ومراقبته (Pollution Prevention and Control)، وإدارة البيئة المستدامة للمواد الطبيعية واستخدام الأراضي (Environmentally Sustainable Management of Living Resources and Land Use)، والحفاظ على التنوع البيئي البري والمائي (Terrestrial and Aquatic Biodiversity)، والنقل النظيف (Clean Transportation)، والإدارة المستدامة للمياه ومصاريفها (Sustainable Water and Wastewater Management)، والتكيف مع تغيير المناخ (Climate Change Adaptation)، ومنتجات الاقتصاد الدائري وتقنية الإنتاج وتدويرها (Circular Economy Adapted Products, Production Technologies and Process)، وأخيراً، المباني الخضراء (Green Buildings). وهذه جملة المشاريع المنصوص عليها في مبادئ السندات والصكوك الخضراء التي يجب استخدامها ليكون الصكوك خضراً حقيقياً لا مجرد تسمية (Securities Commission Malaysia, 2019, 9).

الفرع الثالث: خصائص الصكوك الخضراء:

تتميز الصكوك الخضراء عن الصكوك العادية بكون مشروعاتها تولي اهتماماً بالتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، إضافة إلى التزامها بضوابط أخرى، كإصدار تقييم دوري من شركة وكالة التصنيف الخارجية، واستخدام تقييم (ESG)، وهو إطار البيئة والمجتمع والحوكمة (Environmental Social and Governance Framework). وبذلك تمكن تسمية الصكوك الخضراء بصكوك المقاصد؛ لأنها تنضبط بضوابط المصلحة الشرعية جلباً للمصالح أو درءاً للمفاسد أو هما معاً، بيان ذلك أن هذه الصكوك:

١. تُصدر أساساً لتحقيق مقاصد الشريعة، ومصلحة البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي.
٢. تربط بين فائدة الربح الحقيقية وإصلاح المجتمع والبيئة والمناخ، ولا تعتمد على الربح العائد فقط.

أولاً: من ناحية استنادها: تنقسم حسب ما يستند إليه عقدها من أصل أو عين أو خدمة إلى ستة أقسام، هي:

١. الصكوك المستندة على القروض المضمونة بالرهون العقارية (Mortgage-Backed Securities) وهي التي تستخدم في استثمار العقار والأراضي.
٢. الصكوك المستندة على مجموعة من الأصول ذات التدفقات الدورية الناتجة عن جمع الأصول في وعاء استثماري قابل للتداول المعروف (Asset-Backed Securities) (Abd Aziz, 2009, 4-5).
٣. صكوك الديون (Debt-Based Securities)، وهي التي تصدر وفق عقود تثبت بها الديون في الذم، كعقد البيع بثمن أجل والمراجحة والسلم، وغير ذلك.
٤. الصكوك المبنية على الحصص الشائعة في عقود المشاركة والمضاربة (Equity-Based Securities).
٥. صكوك الإجازات بأنواعها (Lease-Based Securities)، وهي التي تصدر وفق عقود الإجارة.
٦. الصكوك المبنية على عقود الوكالات بأنواعها (Agency-Based Securities).

ثانياً: من ناحية عقدها: تنقسم الصكوك في البورصة النيجيرية في قواعدها التنظيمية (SEC, 2013) إلى خمسة أقسام، وذلك بحسب بعض العقود الشرعية، وهي: صكوك الإجارة أو المشاركة أو الاستصناع أو المراجحة أو النوع الخامس، وهو كل عقد يوافق قوانين البورصة النيجيرية. وعند المعايير الشرعية لهيئة أيوفي تنقسم صكوك الاستثمار حسب العقود الشرعية إلى ستة عشر قسماً، منها ستة أقسام بُنيت على عقود الإجارة، وستة أخرى بُنيت على جملة من عقود المشاركة، نحو: المشاركة نفسها والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة. وبقية أربعة بُنيت على عقود المراجحة والسلم والاستصناع والوكالة بالاستثمار (AAOIFI, 2017, 467-481).

ثالثاً: من ناحية مشاريعها: وهذا ما تتميز به الصكوك الخضراء عن الصكوك العادية في مبادئها الخضراء، وهي:

وهو الرهن والائتمان، وإن تحديد التوثق في المعاملات من أعظم وسائل بثّ الثقة بين المتعاملين، وذلك في شأنه تكثير عقود المعاملات ودوران دولاب التمول" (Ibn 'Āshūr, 1984, 79-). (8).

الفرع الثاني: خطوات التصكيك:

تتمّ عملية التصكيك خلال ثلاث خطوات، وهي: (Adam & Thomas, 2004, 56).

١. خطوة إصدار الصكوك (Sukuk Issuance).
٢. خطوة التداول وإدارة محفظة الصكوك (Managing Sukuk Portfolio).
٣. خطوة إطفاء الصكوك (Maturity of Sukuk).

أولاً: خطوة إصدار الصكوك، وتتم هذه المرحلة من خلال الخطوات التالية:

١. الشركة المنشئة تعين الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديها من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد يعرف بمحفظة التصكيك (Sukuk Portfolio)، وتنقلها إلى SPV، وهي كيان مستقل تم تأسيسه من قبل الشركة المنشئة بقرار من هيئة سوق المال وفقاً للشروط والإجراءات الخاصة (Djafri and Laldin. 2019, 86).
٢. تصكيك الأصول ثم بيعها، حيث تقوم شركة SPV بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب حاجات المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

ثانياً: مرحلة إدارة محفظة الصكوك، بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة SPV بإدارة هذه المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار، بتجميع العائدات والدخول الدورية الناتجة من الأصول وتوزيعها على المستثمرين، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

ثالثاً: مرحلة إطفاء الصكوك، وذلك بدفع قيمة الصكوك الاسمية في التواريخ التي تحددها نشرة الإصدار (Iqbal and Mirakhor, 2007, 178-80).

ويحقّق هذان الأمران من جانب الوجود والعدم معاً، أما من جانب الوجود؛ فمن خلال فتح كل الذرائع لتفعيل الصكوك المؤدّية إلى تثبيت المصالح، من توفير موارد التمويل وسيولتها، وإعمار الأرض وتنشئة الجيل الصالح المنضبط على أسس كسب الحلال، والاعتماد على ثروة الدولة ومواردها الداخلية امتثالاً لأمره تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. وأما من جانب العدم؛ فمن خلال سدّ كل الذرائع المؤدّية إلى الفساد في الأرض وثوراتها، عملاً بقوله تعالى في ذمّ الفساد والمفسدين: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

المطلب الثالث: إصدار الصكوك الخضراء

الفرع الأول: إصدار الصكوك (Sukuk Issuance): عبارة عن عملية إنشاء الأوراق المالية كوثيقة وشهادة لحاملها، وتُعرف عملية إصدار الصكوك بالتصكيك (Structuring) أو التوريق (Securitization)، وتعتبر الخطوة الأولى لبداية عملية عقد الصكوك. وقد عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في "المعايير الشرعية" التصكيك بأنه تجميع وتقسيم ملكية الأعيان أو المنافع أو هما معاً إلى أصول وحصص مالية متساوية القيمة، وإصدار الصكوك بقيمتها المالية. وتمثل لأصحابها قروضا في ذمة المصدر أو الطرف الثالث، فالتصكيك وسيلة للحصول على التمويل في سوق المال بأوراق مالية قابلة للتسويق والتداول (Al-Sā'atī, 2010, 6-7; Al-'Umrānī, & al-Suḥaybānī, 2013).

وقد بين الله تعالى أصل هذه العملية في آية الدين - وهي أطول آية في القرآن - بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَبْتُمْ بَدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ عَلَيْهِ وَلِكُتِبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، يقول العلامة ابن عاشور عند تفسير هذه الآية: "لما اهتم القرآن بنظام أحوال المسلمين في أموالهم...، تلت بيان التوثقات المالية من الإشهاد وما يقوم مقامه،

الشريعة - استقرأً من نصوصها- وُضعت أصلاً لمصالح العباد في
الآجل والعاجل معاً (Shāṭibī, 1997, 9).

أما المعاصرون؛ فعرفوا المقاصد بتعريفات متقاربة، من
أهمها تعريف ابن عاشور (١٢٨٤ هـ = ١٨٦٨ م) حيث عرّف مقاصد
التشريع العامة بأنها: "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع
أحوال التشريع أو معظمها"، وتعريف علال الفاسي (١٣٢٦ -
١٣٩٤ هـ = ١٩٠٨ - ١٩٧٤ م) بأنها: "الغاية منها، والأسرار التي
وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"، وقال إسماعيل
الحسني هي "الغايات المصلحية المقصودة من الأحكام، والمعاني
المقصودة من الخطاب"، وقال الدكتور أحمد الريسوني هي
"الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"،
وعرّفها الخادمي بأنها "المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية،
والمرتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئياً أم مصلحة
كلية، أم سمات جمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو
تقدير عبودية الله، ومصلحة الإنسان في الدارين". (Al-
Khādimī, 2001, 17)

وهكذا يتوسّع مفهوم المقاصد الشرعية عند العلماء
والأصوليين "فيعم الغايات والأهداف والمآلات التي قصدتها
واضع الشرع الحكيم لتحقيق سعادة الإنسان ومصلحته في الدنيا
والآخرة" (Shāṭibī, 1997, 9). فالأحكام الشرعية جملة وتفصيلاً
متضمنة مقاصدها منطوية على مصالح الخلق، سواء أكانت
مقاصد جزئية تفصيلية، أم مصالح كلية عامة، أم سمات وأغراض
كبرى تحيط بأبواب شتى، وطبعاً، يندرج تحت هذا فن الاقتصاد
والتمويل المعاصر بكل مشروعاته وأساليبه وأبعاده وأدواته.

المطلب الثاني: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالصكوك الخضراء
جاءت الشريعة لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، كما
حقّق ذلك ابن قيم الجوزية بأنها كلها عدل ومصلحة ورحمة
وحكمة، ومثله أفاد الإمام الشاطبي. وهذه المقاصد منها ما هو
دين محض، ومنها ما هو مقاصد للحياة السعيدة، ومصالح
الدين لا تستكمل إلا بمصالح العيش؛ لأن الحياة مكتملة للدين،

المبحث الثاني: مقاصد الشريعة والصكوك الخضراء وتطبيقاتها

المطلب الأول: مفهوم مقاصد الشريعة

الفرع الأول: تعريف المقاصد لغة:

المقاصد لغة: جمع مقصد، والقصد والمقصد مشتقان من الفعل
"قصد" والقصد: استقامة الطريق، والاعتماد، والأمر، والتوجه،
والعدل، والتوسط، وإتيان الشيء، والكسر، ومنه قصد العصا
إذا كسرتها. يقال: قصده، وقصد له، وقصد إليه (Ibn Manẓūr,
1990, 4/353-4). قال ابن جيّي: "أصل (ق ص د) ومواقعها في
كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهوض والنهوض نحو الشيء، على
اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد
يخصّ في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل". والمقصد
اسم المكان، وجمعه مقاصد. وترجع كلمة المقاصد إلى معان
ثلاثة، هي:

١. استقامة الطريق والاعتماد والتوجه، ومنه قوله تعالى:
﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩].
٢. العدل والوسط بين طرفين، وهو ما بين الإفراط والتفريط،
والعدل والجور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّقْتَصِدٌ﴾
[فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْظُضْ مِنْ
صَوْتِكَ﴾ [لقمان: 19].
٣. الاعتماد والاعتزام وطلب الشيء، تقول: "قصدت الشيء،
وله، وإليه قصداً" (Al-Yūbī, 1998, 24-9).

الفرع الثاني: تعريف مقاصد الشريعة اصطلاحاً

قال الدكتور نعمان جُعيّم (Jughaym, 2004, 24): "لم يرد
تعريف خاص لمصطلح المقاصد عند قدماء الأصوليين، ولكنهم
عبّروا عنها بألفاظ متقاربة، مثل: المصلحة المرسلّة، المصلحة
العامة، الاستحسان، الأمور بمقاصدها، مراد الشارع، أسرار
الشريعة، الاستصلاح، رفع الحرج والضيق، العلل الجزئية للأحكام
الفقهية... إلخ". وقد جزم الإمام الشاطبي (٧٩٠ هـ = ١٣٨٨ م) بأن

مقاصد الشريعة: الكليات الخمسة			
حفظ الدين	حفظ النفس	حفظ العقل	حفظ النسل
الضروريات: التنمية المستدامة والأمن والاستقرار			
وسيلة لحفظ الدين: الزكاة، الديات والكفارات.	علاقته من جانب الوجود: البنية التحتية الزراعية، والأمن الغذائي. ومن جانب الوجود: منع التلوث والانحلال والفساد بالبيئة والزراعة.	منع الاستثمار في إنتاج الخمر، والميسر، والغرر، والخبائث.	من جانب الوجود: حفظ المال في تمويله وتداوله وسيولته. ومن جانب الوجود: علاج الفقر والبطالة والمجاعة.
الحاجيات: مكملات للضروريات			
مكتملة لضروريات الدين: الصدقات.	وقف الطعام وحفظ الصحة، والوقاية من الأمراض والسَّعَل والمجاعة. إحياء المواث وتحديد الغابات.	سد الذرائع إلى ضياع العقل والنسل والاستثمار غير الشرعي.	المؤسسات المالية العامة والخاصة. الرقابة الشرعية. الرخص والتيسير ورفع الحرج. توسيع قطاع الاقتصاد والتمويل.
التحسينيات: مكملات للحاجيات			
مكتملة لحاجات الدين: الإحسان.	تهديب البيئة والمناخ. النظافة العامة للبيئة. تزيين الأرض وجعلها خضرة حلوة. الوسائل الإعلامية والتوعية الاجتماعية.	تهديب الأخلاق: مكارم الأخلاق.	تهديب الثروة وكسب الحلال. تهديب الاستثمار والتمويل. تصدير الأوقات للتجارة الدولية. الوسائل الإعلامية والتوعية الاجتماعية.

جدول علاقة المقاصد بالصكوك الخضراء

Source: Ghāliyah, (2020)

وهذه هي أساس التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية وهي التي تتبناها وتحققها الصكوك الخضراء.

فالمقاصد على مراتب، ضروريات وحاجيات وتحسينيات، فالتحسينيات مكملات للحاجيات، كما أن الحاجيات مكملات للضروريات. فالتنمية المستدامة والأمن واستقرار الحياة في البر والبحر الذي تحققه الصكوك الخضراء هو الضروري الأساس لحفظ الكليات الخمسة، وعلى رأسها حفظ النفس والمال من جانب الوجود ومن جانب الوجود كذلك، ويكمل ذلك حاجات وقف الطعام وحفظ الصحة والوقاية من الأمراض والسَّعَل في حفظ النفس. وأما المال فتحفظها مؤسسات الحوكمة والرقابة الشرعية والمالية والتيسير

ومكتمل المكتمل في نفسه مكتمل، وكل وسيلة لها مقصدها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وعلى هذا؛ فالصكوك الخضراء بما فيها من تحقيق مصالح المعاش في تعميم الأرض فهي وسيلة لمقاصد الحياة ومكتملة لها، بل هي ضرورية لتحقيق ضروريات حفظ الدين والنفس والمال -بما لها من أثر فعَّال في الحفاظ على الغذاء والماء والهواء-، فهي ضرورة في نفسها. وبذلك تكون علاقة الصكوك الخضراء مع تحقيق المقاصد ليست نظرية فحسب، بل علاقة شرعية حقيقية تطبيقية. وقد حَقَّق الشيخ بن بيه أن أساس المقاصد العامة خمسة وهي، مقصد العبادة والابتلاء وعمارة الأرض والاستخلاف والعدل (Bin Bayyah, 2017, 69-71).

فَامَشُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿المالك: ١٥﴾. وقوله سبحانه: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، وأيضاً ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

ومن السنة: قال ﷺ: ((إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا)) (Al-Bukhārī, n.d., 371)، وأيضاً قال ﷺ: ((لَا يَغْرُسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً)) (Muslim, n.d., 1552)، وسئل رسول الله ﷺ: أي كسب أطيب؟ قال: ((عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور)) (Al-Bazzār 784 in Sābūnī 2012, 15)، وأيضاً قال ﷺ: ((من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها)) (Al-Bukhārī, n.d., 2210).

فهذه جملة من النصوص وأمثاله كثيرة تبين المصالح التي يحتاج إليها قطاع الزراعة وتنمية الأرض وإحياء الموات في نيجيريا؛ فعلى الحكومة النيجيرية الفيدرالية تفعيل الصكوك الخضراء بمقاصدها إيجاباً وسلباً، من جانبي الوجود والعدم معاً، من خلال تفعيل السياسات العامة والخاصة، والمشروعات طويلة المدى والمتوسطة والقصيرة، وسد ذرائع عدم تحقيقها من التهديدات والسلبيات.

المطلب الثالث: التكييف الفقهي للصكوك الخضراء

يعتبر التكييف الفقهي من أهم آليات الاجتهاد الفقهي المعاصر، وقد عرّفه الفقهاء بتعاريف متنوعة متقاربة، من ذلك تعريف الدكتور قطب سانو بأنه: "تحرير المسألة، وبيان مدى انتمائها إلى أصل فقهي معتبر"، وبعبارة أخرى عند الدكتور يوسف القرضاوي، هو "تطبيق النص الشرعي على الواقعة العملية" (Bashīr, 2014, 28). فالتكييف الفقهي يحدد حقيقة الواقعة المستجدة، ويلحقها بأصل من قرآن أو سنة أو كلية أو قاعدة عامة من قواعد الشريعة، وبناء على هذا يمكن تكييف الصكوك الخضراء على ثلاثة أسس، هي:

وتوسيع القطاع المالي والاقتصادي، بينما يكمل ذلك تهذيب البيئة والمناخ والنظافة العامة ومكارم الأخلاق في حفظ النفس والعقل والنسل، وتهذيب الثروة وكسب الحلال في الاستثمار والتمويل وغيرها. وأما الدين، فالزكاة والديات والكفارات من مقاصد حفظ الدين في المال، والصدقات مكملتها، والإحسان بعمومه مكمل للصدقات وهي من حاجيات الدين. وقد بسط في ذلك العلماء في بيان علاقة المقاصد بالأدلة عموماً، وبالعلّة والحكمة والمصلحة وسدّ الذرائع خصوصاً (Al-Khādīmī, 1998, 133-68; Al-Yūbī, 525-619)، وكل هذه الأمور تنطبق على الصكوك الخضراء، وتتصل بالمقاصد اتصالاً مباشراً في التعليل والحكمة والمصلحة وسدّ الذرائع وتحقيقها. ويعكس المناسبة مقاصد الشريعة تحقق كونها أداة تمويل شرعية، وتفرق بينها وبين السندات التقليدية. وعلى هذا؛ فمجالات التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة في الصكوك الخضراء على قسمين أساسيين، هما:

مقصد تنمية القطاع التمويلي والاقتصادي.	• استثمار الأموال: سيولتها، وتداولها، ورواجها.
	• حماية رأس المال من التلف والخسارة.
مقصد تعبير الأرض، وإحيائها، وحمايتها.	• ازدهار الثروة، وتكثير الرزق، وإيجاد فرص الأعمال.
	• الرخص والتيسير ورفع الحرج.
	• إنتاج الطيبات للأمن الغذائي، ومعالجة الجوع والتغل.
	• تحقيق الأمن والاستقرار.
	• جمع الزكاة والصدقات، ومواساة الفقراء والمساكين.
	• الأوقاف وفعل الخيرات في الاستثمار والتمويل.

جدول مجالات الصكوك الخضراء في تحقيق مقاصد الشريعة

Source: Researcher Made Survey 2021

وهذه المجالات يشهد لها عموم نصوص القرآن والسنة واستقراءها، منها: قوله تعالى في ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ. وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. وَآتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا

احتياج العالم إلى الصكوك الخضراء ومشروعاتها المتنوعة، ما يجعل جميع دول العالم تحتاجها. وقد أقرّ بأهمية الصكوك الخضراء ومشروعاتها وأوصى بإصدارها الأمم المتحدة (Bahuet, 2018)، والبنك العالمي (World Bank, 2020)، وصندوق النقد الدولي (IMF, 2021). ومن ثمّ أصبحت هذه الحاجة ضرورة حقيقية شرعية، وتفعيلها يحقّق مقاصد الشارع، وهو إصلاح الأرض، ومنع الإفساد فيها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقال أيضاً، ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]. كما يحقّق مقاصد العباد، من استقرار الحياة والأمن ومنافع الاقتصاد والثروة المستدامة.

المبحث الثالث: الصكوك في نيجيريا

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والمالي في نيجيريا

تقع دولة نيجيريا في غرب إفريقيا، وهي أكبر دولة فيها من حيث عدد السكان -الذي يبلغ ٢٠٠ مليون شخص- وقوة اقتصادها، وبجوارها من الغرب جمهورية بنين، وتشاد وكامeroon من الشرق، ويحدها شمالاً جمهورية النيجر، كما يحدها جنوباً الخليج ودولة غينيا. وتتميز نيجيريا بقدر وافر من الثروات، منها النفط والغاز وكثير من المعادن، إلا أن معظم أهلها يشتغلون بالزراعة والرعاية والتجارة. وقطاع الزراعة هو أكبر وأوسع قطاع لتقويم الاقتصاد، بحيث يمثّل أكبر مساهمة لإنتاج القوت وخفض الفقر والمجاعة والبطالة. ومنذ أن اكتشفت الدولة النفط سنة ١٩٦٠م، وبدأت ثرواته تتزايد في دعمه لاقتصاد الدولة، بدأت سياساتها تميل إلى النفط وترك قطاع الزراعة، ومنذ ذلك الزمن لم تعد الدولة تهتم به كما كان الأمر من قبل، حيث كان الاعتماد الأكبر عليه. ومنذ أواخر ستينيات القرن العشرين أصبح التعدين أكثر الأنشطة الاقتصادية أهمية؛ نظراً للتقدم السريع في الصناعات النفطية.

وفي عصرنا الراهن أصبح التعدين وتجاراته هو المساهم بـ ٧٠٪ من الدخل تقريباً، فيم تأخذ الزراعة نسبة ٥٠٪ من إنتاج فرص العمل، حيث يشارك ٧٠٪ من مواطني الدولة في الزراعة

أولاً: تكييفها بناء على قاعدة "الأصل في المعاملات والبيوع الحل"؛ ذلك أن الصكوك الخضراء وثيقة تمثل عقداً من عقود الاستثمار، فهي حلال ما استوفت شروط العقد الصحيح وانتفت موانعه. فقد أحلّ الله البيع وحرّم الرّبا، وقد أمر الله المؤمنين بكتابة العقود والديون المؤجلة إلى أجلها، وبذلك تكون هذه الصكوك وسيلة لتحقيق ذلك الأمر، وبديلاً صالحاً عن السندات التقليدية الربوية. وهي بهذه الأوصاف مكتملة لمقصد تحليل البيع الصحيح وتحريم الرّبا -أعني السندات-، كما أنها تقوم على أساس التعاون في مشاركة الربح والخسارة بين المصدرين والمستثمرين على قاعدتي الغنم بالغرم، والخراج بالضمان، وغيرهما.

ثانياً: تكييفها من ناحية مقصد حفظ المال وتعمير

الأرض وإحيائها، وذلك باستخدام الصكوك الخضراء في فن الزراعة لإنتاج الغذاء والمواشي والدواجن وتطوير الغابات وإحياء الموات. ومن خلال هذا يتم في نيجيريا حفظ المال وتداوله وسيولته، وتنمية الأرض وحمايتها، فيزدهر بذلك الاقتصاد بكل مجالاته. وقد قرّر الشيخ علال الفاسي "بأن المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض، واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع" (Raysūnī, 1995, 19).

فتكثّف الصكوك الخضراء هنا تكييفاً مقاصدياً؛ لأنها تسعى إلى تحقيق مقاصد تعمير الأرض واستنباط خيراتها وإقامة العدل وإصلاح العقل والعمل، وأكدّه الشيخ بن بيه بأن عمارة الأرض إثارها وهو أساس العمران، أي تحريكها للزراعة والغرس، واستخراج المياه والمعادن والكنوز (Bin Bayyah, 2017, 70).

ثالثاً: تكييفها على قاعدة "الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة"؛ ذلك أنّ حاجة العالم المعاصر إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال معالجة تغيير المناخ السلبي والتلوث البيئي وفساد الهواء ومياه البحار، ما يهدّد استقرار الحياة السعيدة في العالم واستدامة الحياة على كوكب الأرض، وهذا يبين مدى

- بشكل مباشر وغير مباشر، في حين أن ٩٦٪ منهم يعيشون ما بين القطاع الصغير والمتوسط غير الرسمي (Informal Sector) المساعد في ٨٤٪ من إنتاج فرص الأعمال، إضافة إلى ذلك مساهمته بـ ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أما القطاع الصناعي (Industrial Sector) فلا يساهم بأكثر من ١٠٪ من قيمة الدخل القومي في نيجيريا.
- وعلى هذا فأزمة فيروس كورونا (COVID-19) زادت الوضع الاقتصادي في نيجيريا وهنا على وهن، حيث اضطرت الحكومة في ظل هذه الأزمة إلى المبادرة نحو التصكيك؛ لدفع تأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع، ذلك أن المزارعين كانوا يعانون من عدم مصادر التمويل لمزارعهم وأراضيهم، إضافة لفقدانهم الدعم المالي لتوفير أدوات الزراعة، من البذر والسماد وآلات الزراعة والسقاية والأدخار، واحتياجهم إلى بناء الشوارع الموصلة بين البادية والسوق، وإلى الكهرباء الدائمة، وكل هذه الأمور من جملة البنى التحتية التي يحتاج إليها هذا القطاع الواسع.
- المطلب الثاني: دوافع التصكيك في نيجيريا**
- تأتي دوافع عملية التصكيك في نيجيريا إما من القطاع العام (Public Sector) "المستوى الفيدرالي والولايات" وإما من القطاع الخاص (Private Sector) كالمؤسسات المالية، والشركات وأفراد الأمة. وجدير بالذكر، أنه لم يوجد حتى الآن إصدار للصكوك الخضراء ولا حتى من القطاع الخاص، وكل الصكوك التي أصدرت على الرغم من أنها ليست صكوكا خضراء فقد كانت من إصدار من الحكومة الفيدرالية والولايات المختلفة. ومع ذلك فالمؤسسات لها تأثير كبير في إنجاز عملية التصكيك في نيجيريا، بحيث إنها تشارك كمنصة في إصدار الصكوك، وفي كونها وسيطة بين الحكومة والمستثمرين، فيتعاون الطرفان في إصدار الصكوك من الحكومة والاشتراك فيه من قبل المستثمرين. وكلٌّ من الفريقين له دوافعه الخاصة التي تؤهله إلى ذلك، منها:
١. **القطاع العام "الحكومة"**: مما شجّع الحكومة النيجيرية الفيدرالية على التصكيك كما نص عليه (Nigeria Economic Stability Report, 2020)، ما يلي:
- أ. تأثير فيروس كورونا (COVID-19) السلبي على الاقتصاد العالمي عموماً والنيجيري خصوصاً، ما اضطرت الحكومة إلى إصدار الصكوك فوراً؛ درئاً لما يؤول بالدولة من الضرر، بسبب انخفاض النمو الاقتصادي (Negative Economic Growth) بمعدل 4.59-.
- ب. تمويل نقص ميزانية (Financing Budget Deficit) الحكومة أو الإنفاق على بعض مشروعاتها.
- ج. الابتعاد عن تكاليف القروض الدولية الربوية.
- د. ازدهار وتجديد حركة الزراعة، وإنجاز الأمن الغذائي في الدولة.
- هـ. تخفيض نسبة الأمية المالية (Financial Literacy)، واتساع الشمول المالي (Financial Inclusion) لأفراد المجتمع النيجيري.
- و. تحقيق سياسة الدولة في خفض درجة الفقر والبطالة.
- ز. الحصول على سياسة مالية، وتوسيع عمق البورصة في سوق السندات والأسهم المالية ومنتجاتها النيجيرية (Deepening and Diversifying of Financial Market Products).
- ح. تنشيط السوق الثاني للصكوك وتوسيعها (Enhancing Secondary Market).
- ط. تحقيق الخطة والمشروعات لتطوير البنية التحتية (Infrastructure)، ما يتطلب من الأموال ما يبلغ ثلاثة تريليون دولار.
٢. **القطاع الخاص والمجتمع**: ومن الأشياء الدافعة لهم للاشتراك في الصكوك الاستثمارية في نيجيريا ما يلي:
- أ. الحصول على المشروعات المالية الشرعية كبديل عن السندات التقليدية الربوية.

من ٣٦١،٤ ₦، إلى 1981.372 ₦ نيرة. وقد استعملت هذه الصكوك لتنمية البنية التحتية لأكثر من خمسين طريقاً، والأخبار الناجحة لهذه الصكوك بثت الثقة بالتمويل الإسلامي بين المستثمرين، ما يبشر بإمكانية تفعيل الصكوك الخضراء لتنمية البنية التحتية الزراعية في نيجيريا.

المطلب الثالث: الصكوك الخضراء ومشروعاتها في قطاع الزراعة

مشروعات تفعيل الصكوك الخضراء في نيجيريا كثيرة، بما يوضح العلاقة الوثيقة بقطاع الزراعة وتنميتها، وهي:

١. توريد الأجهزة وآلات الزراعة الشمسية (Solar Agricultural Machines and Implements).
٢. إحياء وإصلاح الأراضي الميتة وتحديد الغابات (Land Reclamation and Reforestation).
٣. بناء موارد المياه والسقاية المعاصرة (Modern Waterways and Irrigation Canals).
٤. توريد آلات الزراعة الذكية للمناخ كالسماد والبذر ومبيد الحشرات (Climate-Smart Agricultural Inputs).
٥. تمديد الطاقة الكهربائية الشمسية (Solar Power Projects).
٦. بناء وإصلاح الطرق الموصلة بين القرى والمدن (Rural-Urban Linking Roads).
٧. إنشاء مرافق التخزين والمستودعات المعاصرة (Modern Storage and Warehouses).
٨. تمكين عوامل تمديد الأمن والاستقرار (Security Infrastructures for Stability).
٩. بناء وتنشئة الأسواق الحديثة للأقوات والحبوب والخضروات (Modern Commodity Market).
١٠. تنشئة بنوك الأوقاف للأقوات (Waqf-Based Food Banks).

ب. الحصول على الفرص المالية للاستثمار، وفرص العمل (Employment Generation).

ج. إيجاد إدارة السيولة الكاملة للبنوك الإسلامية (Liquidity Management).

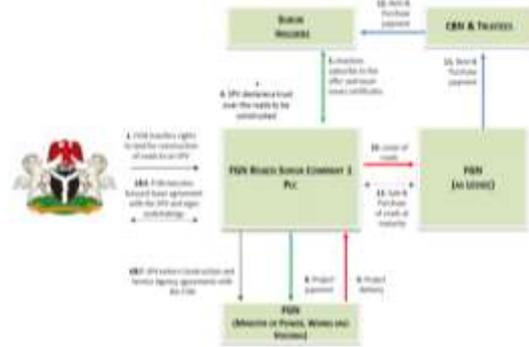
د. إدارة المخاطر المالية الاستثمارية (Financial Risk Management).

لشدة الاحتياج إلى الصكوك لتنمية المجتمع النيجيري أصبحت الصكوك من أهم الوسائل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ولذلك لما جاءت الصكوك تلقتها الأمة النيجيرية بالقبول التام، فقبلها القطاع العام الحكومي الفيدرالي والقطاع الخاص وأفراد المجتمع، إصداراً وتمويلاً واستثماراً، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١. إصدار ولاية أوسن Osun State Sukuk: في سنة ٢٠١٣م أعلنت ولاية أوسن إصدارها لصكوك الإجارة لبناء المدارس النموذجية المعاصرة، بعدما صدر في نفس السنة قانون تنظيم الصكوك الذي فتح باب الإصدار والاستثمار والتداول في البورصة النيجيرية (Mahmūd, 2021, 3). وتعتبر صكوك ولاية أوسن أول تجربة للصكوك في الدولة، وقد ساهمت الصكوك في بناء ٢٤ مدرسة نموذجية معاصرة في الولاية خلال سبع سنوات بمقدار ١٠ بليار نيرة، وقد تمت كل خطوات الصكوك من البداية إلى الإطفاء في سنة ٢٠٢٠م.

٢. إصدار الحكومة الفيدرالية Federal Government of Nigeria: بعد إصدار الصكوك لولاية أوسن، أصدرت الحكومة الفيدرالية النيجيرية ثلاث إصدارات للصكوك، كلها على أساس عقد الإجارة الموصوفة في الذمة، وذلك في سنة ٢٠١٧م ثم في سنة ٢٠١٨م ثم في عام ٢٠٢٠م، بمبلغ ١٠٠ ثم ١٠٠ ثم ١٥٠ بليار نيرة على التوالي في الأعوام الثلاثة. وكان الهدف الأساس منها تمويل نقص ميزانية الدولة وتجنب القروض الدولية الربوية في تمويل بنية الطرق والشوارع العامة في جميع مناطق الدولة. وقد زادت نسبة اكتتاب جميع الصكوك المصدرة بمبلغ (485.20%)،

هيكلية تفعيل الصكوك الخضراء في نيجيريا (البناء والتشغيل والنقل BOT)



٢. تشتري شركة ذات غرض خاص بحصيلة الصكوك الخضراء أصلاً أو عينا، مثل مواد الزراعة، كتوريد السماد ومبيد الحشرات والبذور المحسنة (Improved Seeds)، أو الآلات الزراعية التكنولوجية الحيوية (Agricultural Storage Biotechnology)، أو مرافق التخزين (Facilities)، من المورد وتدفع ثمنه نقداً، ويتم تسليم أصل المبيع حالاً.

٣. تباع شركة ذات غرض خاص الأصل مراحمةً بأقساط دورية موزعة على المستثمرين إلى تمام الأجل، أما الحكومة فتستطيع بيعه بقيمته الاسمية أو وضعية دون ربح، وتسدد العائد على حسابها، فيكون ذلك دعماً مالياً منها للمزارعين.

٤. إطفاء الصكوك الخضراء بتمام تسليم أصل المبيع إلى البائع مع تسديد العوائد للمستثمرين، وهي رأسمال الاستثمار والربح معاً.

وتتم عملية الصكوك الخضراء بأربعة ضوابط، هي: استخدام العائدات (Use of Proceeds)، وتقييم المشروع مع الاختيار (Project Evaluation and Selection)، وإدارة العائدات (Management of Proceeds)، وإعداد التقارير (Reporting). كما توصي المبادئ بمراجعة خارجية (External Audit) والتصنيف (Rating) للصكوك الخضراء إلى تمام أجلها.

وهذه المشروعات للصكوك الخضراء في الزراعة تحقق مقاصد الشريعة في مختلف مجالات البنية التحتية الزراعية. وبالجملة، فالوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي سيستكمل حظه الوافر من تفعيل الصكوك الخضراء في الزراعة وكل مجالات الحياة في نيجيريا، تبعاً لسياسات الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals)، لكن البنية التحتية لتكوين الأمن والاستقرار تعد الأهم من كل أنواع مشروعات الصكوك الخضراء.

عملاً بنموذج الصكوك النيجيرية يمكن تركيب بناء هيكلية هذه الصكوك على عقد الإجازة على قاعدة البناء والتشغيل والنقل (Build Operate and Transfer BOT)، بشرط أن تكون من ضمن المشروعات الخضراء، فتكون الأصول المؤجرة مراعية للمناخ، وتشتري بحصيلة الصكوك الخضراء آلات الزراعة وتأجيرها للمزارعين، أو يبني بها مشروع تمديد الكهرباء الشمسية (Solar Energy Project) أو آلات الزراعة الذكية للمناخ (Climate-Smart Agriculture)، حيث تكفل الحكومة النيجيرية الفيدرالية ذمة الضمان بدفع الأجرة بالتقسيط إلى تمام الأجل، أما إذا كان المصدر هو القطاع الخاص؛ فالجهة المصدرة هي التي تتكفل بدفع العائد إلى المستثمرين، وبتمام المدة ينقل الأصل إلى المصدر عن طريق بيع أو هبة أو وقف حسب شروط عقد الإجازة.

نموذج للصكوك الخضراء



ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

١. إصدار الصكوك الخضراء من شركة ذات غرض خاص إلى المستثمرين، مع تبادل أوراق الصكوك ونقود الاستثمار بينهما.

عدم سيولتها. لكن هذا قد يكون لسبب عدم التوسعة في سوق الصكوك الخضراء، لا سيما أنها حتى الآن ما زالت جديدة، وبالتالي فلتتها في السوق الثانوي مقارنة بالصكوك العادية (World Bank, 2020).

المطلب الخامس: التحديات والآفاق

الفرع الأول: التحديات

تعرض الصكوك عموماً والصكوك الخضراء خصوصاً عدة تحديات، أكبرها وأهمها التحديات القانونية، والتنظيمية، والتقييمية، والإدارية للمخاطر، من ذلك ما يلي:

١. إطار الصكوك الخضراء: عدم وجود الإطار الخاص بالصكوك الخضراء في نيجيريا والمشروع المتميز لها سبب عدم إصدارها، مع أنه يوجد إطار خاص بالسندات الخضراء التقليدية.

٢. القواعد الإرشادية (Guidelines): عدم وجود الصكوك الخضراء في أي مجال من مجالات التنمية المستدامة له علاقة وثيقة بعدم القواعد الإرشادية أو الدليل الموجز لها من وضع القانون.

٣. حداثة الصكوك الخضراء: تعتبر الصكوك الخضراء من أحدث وسائل التمويل في عالمنا المعاصر، وبالتالي لم يتم الإلمام بها جيداً، والتجربة فيها قليلة جداً، وحتى السندات الخضراء التقليدية لم تكن معلومة لدى كثير من الدول، ونسبة التجارب فيها قليلة مقارنة بغيرها من الصكوك العامة والسندات.

٤. مخاطر الصكوك الخضراء: مثل أي ورقة مالية فالصكوك الخضراء يتوقع فيها حصول بعض المخاطر، كالمخاطر الشرعية، أو التشغيلية، أو القانونية، أو الائتمانية، أو السوقية، أو الأمنية.

٥. قلّة الخبراء الموجودين المتوقّرين في القطاع المالي والاقتصادي والمصرفي الإسلامي، المتمكّنين في علوم الشرعية.

المطلب الرابع: الصكوك الخضراء في ماليزيا

تعتبر دولة ماليزيا من أكبر الدول إصداراً للصكوك عموماً، إضافة لإندونسيا والمملكة العربية السعودية، وهذه الدول تصدر ٧٧,٥٪ من الصكوك في العالم (Alpen Capital, 2021). وتختص ماليزيا من بين هذه الدول بأكبر مبلغ لإصدار الصكوك بما يبلغ ٢٤٢ \$ بليار، وتبلغ جميع إصداراتها ١٤٧ \$ بليار، والتي قد تبلغ ١٨٠ \$ بليار في آخر سنة ٢٠٢٠م.

كما تعد ماليزيا أقدم دولة إصداراً للصكوك الخضراء، وكان ذلك بمبادرة البورصة الماليزية إلى إنشاء الإطار التوجيهي للاستثمار المستدام المسؤول (SRI) المفيد للمناخ والبيئة في سنة ٢٠١٤م، الأمر الذي منح فرصة لإصدار أول صكوك خضراء سنة ٢٠١٧م لشركة تادّو (Tadau) لتمويل مشروع الطاقة الشمسية (٥٠MW)، ثم تواترت بعد ذلك إصدارات داخلية حتى زادت على ١ بليار دولار الآن، وفي السوق الخارجي بلغت ١٥ بليار دولار بعدد ٢٠٦ من الإصدارات (Refinitive, 2021, 4). وقد ساهم في تقدم ماليزيا في هذا المضمار مبادرة هيئة الأوراق المالية بماليزيا (SC) في ٢٠١٨م، التي قرّرت تجديده قوانين الضرائب وإنشاء القواعد الإرشادية المالية والرقابة الشرعية والتصانيف المهنية والتنظيمية، وقد نُصِّح فيها على إعطاء الحوافز الضريبية لتشجيع المصدرين وتوجيه عنايتهم إلى إصدار الصكوك الخضراء. وكذلك الدعم المالي في حمل ٩٠٪ من كلفة المراجعة الخارجية للصكوك الخضراء (World Bank, 2020, 24). وإضافة إلى ذلك تكفّلت حكومة ماليزيا بسداد ما يكلفه إصدار الصكوك للمصدرين؛ ولذلك أصبحت ماليزيا دولة رائدة في إصدار الصكوك الخضراء من القطاع الخاص (Djafri and Laldin, 2019, 81). وأكثر هذه الصكوك بنيت على عقود الوكالة والمراجعة ثم الاستصناع والإجارة. وأكثر مشروعات الصكوك الخضراء في ماليزيا أصدرت على تمويل الطاقة المتجددة (Renewable Energy) والعقارات الخضراء (Green Real Estate).

وعلى الرغم من قبول الصكوك الخضراء في السوق وشهرتها بين المصدرين والمستثمرين، إلا أنّ الصكوك الخضراء تعاني مشكلة عدم رواجها وتداولها في السوق الثانوي، مما يبين

الفرع الثاني: الآفاق

٣. إن جائحة كورونا وتأثيرها السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في نيجيريا من أهم الدوافع نحو إصدار الصكوك في سنة (٢٠٢٠م)؛ سعياً لتكميل نقص الميزانية السنوية للحكومة، وتمويل بعض المشروعات النافعة في الاقتصاد وسياساته كذلك.
٤. هناك تحديات يجب النظر إليها ودراستها مع محاولة علاجها قبل إصدار الصكوك الخضراء في نيجيريا.
٥. هناك آفاق جيدة لإصدار الصكوك الخضراء والتي من أجلها ينبغي أن تسعى حكومة نيجيريا بالمبادرة إلى إصدار الصكوك الخضراء؛ لما فيها من فوائد اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وبالتالي فوائد زراعية.

التوصيات

١. يوصي هذا البحث بإصدار الصكوك الخضراء في نيجيريا؛ لما في ذلك من الإيجابيات المذكورة في البحث.
٢. كما يوصي بإيجاد كل ما يساعد ويسهل إصدار الصكوك الخضراء من القواعد الشرعية، واللوائح القانونية والتنظيمية والإدارية.

المراجع

- AAOIFI Shari'ah Standards. 2017. *Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions*. Manamah, Bahrain.
- 'Abd al-'Azīz, 'Akhtar Zaytī. 2009. *Al-Ṣukūk al-'Islāmiyyah (al-Tawrīq) Wa Taṭbīqātuhā al-Mu'āshirah Wa Tadāwuluhā*. Sharjah: Majma' al-Fiqh al-'Islāmī al-Dawlī.
- Abdullah, Shafī Ibrahim. 2013. *Sukuk as an Alternative Source of Funds for Nigerian Government*. In book: *Essentials of Islamic Banking and Finance in Nigeria*. Benchmark Publishers Ltd.
- Adam, Nathif, J. and Abdulkader Thomas. 2004. *Islamic Bonds: Your Guide to Issuing, Structuring and Investing in Sukuk*. London: Euromoney Books.
- 'Aḥmad, Sālim Malḥam. n.d. *Maḥmūm Wa Mashrū'īyyat al-Ṣukūk al-'Islāmiyyah*. Retrieved from: <http://www.drahmadmelhem.com/p/1.html>
- Al-Bukhārī, Muḥammad bin 'Ismā'īl. 1989. *Al-'Adab al-Mufrad*. Beirut: Dār al-Bashā'ir al-'Islāmiyyah.

١. الابتكار لتطوير معايير التقييم والإطار التنظيمي لإصدار الصكوك الخضراء، وإلى جانب ذلك الالتزام بالضوابط والتعليمات الواردة في القانون.
٢. إنشاء المبادئ واللوائح الإرشادية الخاصة بالصكوك الخضراء وفق القواعد والضوابط والمعايير الشرعية، كما هو موجود في السندات الخضراء التقليدية.
٣. نشر الوعي التعليمي والإرشادي بين المؤسسات والمستثمرين بأهمية هذه الصكوك، وتأثيرها الإيجابي على البيئة والمناخ، وبالتالي ما يتصل بذلك من تحقيق مقاصد الشريعة ومصالحها العامة والخاصة.
٤. إدارة المخاطر عن طريق الالتزام بالضوابط القانونية والرقابة الشرعية ومعاييرها كالمحاسبة والمراجعة، والمتابعة لأداء الصك واللائحة ونشرة الاكتتاب، وتوثيق الضمانات والكفالة والتكافل لتجنب الخسائر والجوائح.
٥. التوسع في الدراسة والبحوث والتعليم، في كل المراحل التعليمية لتنشئة الجيل الصالح المؤهل لهذه المهمة، وإيجاد الخبراء في جميع الفنون المالية والاقتصادية على المدى الطويل والمتوسط والقصير.

الخاتمة

- يظهر لنا من خلال البحث بعض النتائج المهمة، وهي كالآتي:
١. الصكوك الخضراء أداة تمويلية جديدة، تسعى إلى تحقيق هدف شرعي اقتصادي ومقاصد الشريعة في المالية الإسلامية؛ لما فيها من المنافع والمصالح التي تفيده المجتمع والبيئة والمناخ وتحميه من التلوث والجوائح، كما تحمي الزرع والماء والهواء.
 ٢. إن تطبيق الصكوك الخضراء أمرٌ ممكن الوقوع، وتطبيقها في نيجيريا يساهم في تنمية البنية التحتية بكل مجالاتها، كما يساهم في إنجاز الأمن الغذائي وإتاحة فرص العمل، ومعالجة الفقر والبطالة والجماعة في الأمة النيجيرية.

- Bührāwah, Sa'īd. 2015. *Al-'Ishkāliyyāt al-Shar'īyyah al-Mutalliqaḥ Bi 'Iṣdārāt al-Ṣukūk*. Kuala Lumpur: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
- Dailytrust. 2020. *Embrace Gains of Green, Sukuk Bonds-NGX, The Nigerian Exchange Group Limited (NGX)*. Retrieved from: <https://dailytrust.com/embrace-gains-of-green-sukuk-bonds-ngx>
- Djafri and Laldin. 2019 *The Malaysian Experience in Sukuk Issuance*. International Shariah Research Academy Journal (ISRA), Vol. 10(1).
- Faza, Raniya. 2017. *Al-Sukūk al-Khadirā Wasīlah Jadīdah Li Tatwīr al-Iqtisād Wa al-Hifāz Alā al-Bī'ah Tu'arrif Alayhā*. Retrieved from: <https://www.youm7.com/story/2017/8/19/الصكوك-الحضراء-وسيلة-جديدة-لتطوير-الاقتصاد-والحفاظ-على-البيئة-تعرف/٣٣٧٤٦٧٩>
- FGN, *Sukuk Prospectus*. 2017. *Sukuk Prospectus Execution Version, FGN Sukūk Road Company 1 Plc., Federal Republic Nigeria*.
- Ibn Āshūr, Muhammad Tahir. 1984. *Tafsīr al-Tahrīr Wa al-Tanwīr*. Vol. 3., Dār Al-Tūnisīyyah, Tūnis
- IMF. 2021. *IMF Executive Board Concludes 2021 Article IV Consultation with Maldives*. Retrieved from: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/10/07/pr21287-maldives-imf-executive-board-concludes-2021-article-iv-consultation>
- Iqbal, Zamir and Mirakhor, Abbas. 2007. *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice*, Singapore: John Wiley & Sons.
- Jughaym, Nu'mān. 2004. *Ṭuruq al-Kashf 'An Maqāshid al-Sharī'ah*. Amman: Dār al-Nafā'is.
- Kamāl, Rāmī Muḥammad. 2019. *Al-Ṣukūk Wa Taṭbīqatuhā al-Mu'āshirah Badīlan 'An al-Sanadāt al-Taqlīdiyyah*. Mecca: Dar al-Ṭaybah al-Khaḍra'.
- Lawal N. Mohammed. 2018. *Potentials of Istisna-Ijarah Sukuk on Electricity Financing in Kano State, Nigeria: Lessons from Osun State*. M.Sc. Thesis. IIUM Institute of Islamic Banking & Finance (IiBF).
- Lotus Capital Halal Investment Limited. 2020. *How Nigeria's Appetite for Green Bonds and Sukuk Could See Eye to Eye*. Retrieved from: <https://www.lotuscapitallimited.com/how-nigerias-appetite-for-green-bonds-and-sukuk-could-see-eye-to-eye/>
- Ma'āyīr Al-Shar'īyyah, 2017. *Hay'ah al-Muḥāsabah Wa Al-Murāja'ah Li al-Mu'assasāt al-Māliyyah al-'Islāmiyyah (AAOIFI)*, Bahrain.
- Maḥmūd, Muḥammad. 2017. *Al-Ṣukūk al-Khaḍira', Tahaddiyāt Kabīrah Wa 'Āfāq 'Adīdah*.
- Al-Dasūqī, 'Aḥmad. 2019. *Kullu Mā Turīdu Ma'rifatahu 'An al-Ṣukūk Wa 'Āliyatī Taṭbīqātihā, 50 Su'ālan Wa Jawāban*. Retrieved from: <https://almalnews.com/-البيات-مفاهيم-الصكوك-التطبيقها>
- Al-Khādīmī, Nūr al-Din bin Mukhtār, 1998. *'Al-Ijtihad al-Maqāshid: Hujjīyyatuh, Dhawābituh, Majālātuh*. Qatar: Wizārat al-Awqāf wa Shu'ūn al-Islāmiyyah
- Al-Khādīmī, Nūr al-Din bin Mukhtār, 2001. *'Ilm al-Maqāshid al-Shar'īyyah*. Riyadh: Maktabah al-'Abīkān.
- Almaany. 2021. *Arabic Multilingual Dictionary, Sukuk*. تعريف و شرح و معنى الصكوك بالعربي في معاجم اللغة العربية معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، الرائد، لسان العرب، القاموس المحيط - معجم عربي عربي صفحة ١ (almaany.com)
- Alpen Capital. 2021. *Islamic Finance and Wealth Management Report*. Alpen Capital, Alpen Asset Advisors and Dubai The Capital of Islamic Economy.
- Al-Sā'atī, AbdulRahīm AbdulHamīd. 2010. *Al-Wadhā'if al-Iqtisādīyyah Li-Al-Ṣukūk Nadharatan Maqāshidiyyah*. Nadwat Al-Ṣukūk al-'Islāmiyyah 'Ardh Wa Taqdīm, Jeddah.
- Al-Shātībī, 'Abū 'Ishāq 'Ibrāhīm bin Mūsā. 1997. *Al-Muwāfaqāt Fī 'Uṣūl al-Sharī'h*. Saudi Arabia: Dār 'Ibn 'Affān.
- Al-'Umrānī, 'Abdullāh and al-Suḥaybānī, Muḥammad. 2013. *Al-Taṣkīk Fī al-'Aswāq al-Māliyyah al-'Islāmiyyah, Ḥālah Ṣukūk al-'Ijarah*. Kursīy Sabīc Li Dirāsāt al-Aswāq al-'Islāmiyyah SSRN Electronic Journal. <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2276122>
- Al-Yūbīy, Muhammad bin Sa'ad bin Ahmad bin Mas'ūd. 1998. *Maqāshid Al-Sharī'ah Al-Islāmiyyah Wa 'Alāqatihā bil Adillat Al-Shar'īyyah, Dār Al-Hijrah, Riyadh*
- Bahuet C. 2018. *Indonesia's Green Sukuk: A Leap towards Financing the Sustainable Development Goals*. Retrieved from: <https://www.undp.org/blog/indonesias-green-sukuk>
- Benthameur Saadeddine. 2014. *Al-Ṣukūk al-'Islāmiyyah Wa Dawruhā Fī Tahqīq al-Maqāshid al-Shar'īyyah*. M.A Thesis. Algeria: Jāmi'ah al-Ḥāj LaKhadar Bātnah.
- Bin Bayyah, Abdullahi. 2017. *Maqāshid al-Mu'āmalāt Wa Marāshid al-Waqī'āt*. Dār al-Muwadda'. Abu Dhabi, United Arab Emirate (UAE)
- Būhaddah, Ghāliyah. 2020. *Maqāshid al-Sharī'ah Fī Binā' Niẓām al-Tashrī' al-'Islāmī*. Course Lecture Notes: International Islamic University Malaysia.

- World Bank. 2020. *Pioneering the Green Sukuk: Three Years On (October)*, World Bank Group, Washington, DC. USA.
- Yahuza, B. S. 2020. *Muzara'ah Sukuk Model for the Development of Agriculture and Capital Market in Nigeria. 12th International Conference on Islamic Economics and Finance (ICIEF)*, Istanbul Turkey.
- Retrieved from: <https://islamonline.net/-/الصكوك-الخضراء-تحديات-كبرى-وآفاق>
- Mahmūd, Muḥammad. 2021. *Dawr al-Ṣukūk Fī Tamwīl al-Mashārī' al-Tanmawiyyah Fī 'Ifriqiyyā*. Retrieved from: <https://islamonline.net/-/الصكوك-في-تمويل-المشاريع-التنموية>
- Muslim, 'Abū al-Ḥasan Muslim bin al-Ḥajjāj. n.d. *Ṣaḥīḥ Muslim*. Beirut: Dār 'Ihyā' al-Turāth al-'Arabī.
- Nigerian Capital Market Master Plan 10 Year Master Plan 2015-2025, Securities and Exchange Commission (SEC), Federal Republic of Nigeria.
- Ofemum E. 2017. *Exploring Bonds & Sukuk for Infrastructure Development*. NIQS Workshop Abuja, Offshore Capital and Asset Investment PLC.
- Oladunjoye, Majeed Oladele. 2014. *Sukuk As A Tool for Infrastructural Development in Nigeria*. *Journal of Islamic Banking and Finance*, American Research Institute for Policy Development, Vol. 2(1).
- Raysūnī, 'Aḥmad. 1995. *Naẓariyyah al-Maqāṣid 'Inda al-'Imām al-Shāḥibī*. International Institute of Islamic Thought (IIIT).
- Refinitive. 2021. *Sukuk Perceptions and Forecast Study 2021: Thriving Amidst Uncertainty*. London Stock Exchange Group and support by Crescent Finance.
- Sābūnī Muhammad Alī. 2012. *Fiqh al-Mu'āmalāt*. Vol. (1). Maktabat al-'Asrīyyah, Beirut Lebanon.
- SEC 2013. *Rules and Regulations for Issuing Sukuk in Nigeria*, Securities and Exchange Commission, Federal Republic of Nigeria. The Securities and Exchange Commission, Nigeria.
- Securities Commission Malaysia. 2019. *Sustainable and Responsible Investment Sukuk Framework*.
- Shalabī, Mājjidah 'Aḥmad 'Ismā'īl. 2006. *Taṭawwur 'Adā' Sūq al-'Awrāq al-Māliyyah al-Miṣriyyah Fī Zill al-Taḥaddiyyāt al-Dawliyyah Wa Ma 'āyir Ḥawkamah al-Sharikāt Wa Tafīl Nash'at al-Tawrīq*. *Jāmi'ah al-'Imārāt: Mu'tamar 'Aswāq al-'Awrāq al-Māliyyah Wa al-Burṣāt*.
- Shubayr, Muḥammad 'Uthmān. 2014. *Al-Takyīf al-Fiqhī Li al-Waqā'i' al-Mustajaddah Wa Taṭbīqātuhā al-Fiqhiyyah*. Damascus: Dār al-Qalam.
- 'Umar, 'Abū 'Ālim. 2021. *Hadīth Sharīf 'An al-Zirā'ah*. Retrieved from: <https://sotor.com/حديث-شريف-عن-الزراعة>
- Wendling, Z. A., Emerson J. W. de Sherbinin A. Esty D. C. et al. 2020. *Environmental Performance Index*. New Haven, CT: Yale Centre for Environ. Law & Policy.